

اقتصاد

معرض «صنع في سورية» غداً من موسكو بمشاركة ٤٠ شركة

علي محمود سليمان

يفتح يوم غد الأربعاء معرض «صنع في سورية» في العاصمة الروسية موسكو بمشاركة ٤٠ شركة سورية، ويتنظم من غرفة تجارة دمشق ودعم هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات والذي يستمر ثلاثة أيام. وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير غرفة تجارة دمشق ليقام بالتوازي مع معرض الغذاء الحلال المقام حالياً في موسكو، حيث تمت دعوة الشركات السورية للمشاركة في المعرض وقد نبتت ٤٠ شركة محلية مشاركة، وهي تتركز في المنتجات الغذائية بالإضافة لبعض الصناعات المحلية الأخرى كالنسيجية والكيميائية وسواها، وتمت إقامة جناح خاص بغرفة تجارة دمشق مكتب استعلامات للمستثمرين، وتم تزويدهم بملفات خاصة بالأدلة التجارية السورية.

وأمل خربوطلي أن يتم توقيع عقود للشحن واتفاقيات على وكالات تجارية بين التجار والصناعيين السوريين والروس. وفي تصريح خاص لـ «الوطن» بين مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات المهدي الدالي أن الهيئة كجهة داعمة قدمت للمعرض نسبة ٥٠ بالمئة من تكاليف حجز المساحات للعرض والدكتور، وبما لا يزيد على ٣٠ مليون ليرة سورية، موضحاً بأن دور الهيئة يتمثل بدعم المعارض التي تقام من ناحية التكاليف في المرحلة الأولى، ولا تتدخل في طريقة التنظيم وتوزيع الدعم من قبل الجهة المنظمة، وعند انتهاء المعرض تقوم الهيئة بالاجتماع بالعارضين والإطلاع على نتائج المعرض وما هي المعوقات التي واجهت العارضين ومعرفة ما هي طلباتهم لمرحلة ما بعد المعرض إن كان للشحن وعقد التصدير وسواها، وهو ما سيتم بعد انتهاء المعرض المقام حالياً في موسكو.

قصي المحمد

وقعت وزارات الاتصالات والنفط والداخلية ظهر أمس مذكرة تفاهم لإطلاق المشروع الوطني للبطاقة الذكية الوطنية المتعددة الاستخدامات، ليكون لكل جهة من الجهات دور ومسؤولية عن إدارة منظومة الخدمات وقواعد البيانات الخاصة بها وفق المهام المنوطة بها. وفي تصريح لـ «الوطن» أكد وزير النفط والنفط المعدنية علي غانم أن نجاح مشروع أتتمة المشتقات النفطية هو النواة الأساسية لإطلاق المشروع الوطني للبطاقة الذكية الوطنية المتعددة الاستخدامات، لافتاً إلى أن البطاقات القديمة التي تم تسليمها مسبقاً مستمرة في عملها ولا يوجد أي تغيير عليها حالياً وتؤدي الهدف المرجو منها، مبيّناً أنه من إحدى شروط مذكرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها أنه في حال تم توحيد البطاقات مستقبلاً، سيتم إصدار البطاقة الوطنية الموحدة واعتمادها في الوزارة، مشيراً إلى أولوية الاستفادة حالياً من المشاريع القائمة وتوفير الجهد والمال إذا كانت البطاقة القديمة تحقق الأهداف المطلوبة، مؤكداً أن نجاح المشروع جاء نتيجة التعاون والتنسيق المشترك بين وزارتي الداخلية والاتصالات.

ولفت غانم إلى أنه سيتم تسليم بطاقات جديدة بمجرد البدء بالتطبيق، أما بالنسبة للبطاقات الذكية التي تم توزيعها، فعمرها الزمني محدد، وسيتم استبدالها في الوقت المناسب لاحقاً، موضحاً أن المريح في النهاية ليس الشكل بل وجود الحلول التقنية لمعالجة أي مشكلة قد تطرأ.

ومن جانبه أكد وزير الاتصالات والتقانة علي الفخيري أن البطاقة الوطنية الموحدة هي تعرفه وربط بين قاعدة البيانات الموجودة لدى وزارة الاتصالات مع قاعدة البيانات بالخدمات الموجودة لدى الوزارات الأخرى، معتبراً أن المشروع مهم جداً ما سيوفر جهوداً كثيرة ويدعم الشفافية والنزاهة التي نطمح إليها، مبيّناً أن التعاون مع باقي الوزارات مهم وكبير للدفع بالعمل الإلكتروني.

وزير الاتصالات: يدعم الشفافية والنزاهة.. وزير الداخلية: سيوفر ١,٨ مليار ليرة من محروقات الوزارة هذا العام

إطلاق مشروع البطاقة الذكية الوطنية متعددة الاستخدامات



توزيع بطاقات جديدة مع بدء التطبيق

سورية على الوزارة فيما يتعلق بالمحروقات، متوقعاً أن يصل التوفير إلى ١,٨ مليار ليرة هذا العام. من جانبه أكدت مديرة الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة فاديا سليمان لـ «الوطن» أن المشروع سوف يخفف من الأعباء على المواطنين والتي ستكون إحدى البنى الأساسية للحكومة الإلكترونية ولجميع الخدمات التي ترى الحكومة إضافتها، إضافة إلى شهادة التصديق الإلكتروني بحيث يحق لكل مواطن يحمل البطاقة يستخدم خدمات الحكومة ما يقرب يدفعها إلى زيادة خدماتها ويكون مخفراً لها، مؤكداً أن الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة هي المعنية بإدارة منظومة إصدار البطاقات الوطنية الذكية، وذلك لحصر ألبه تصديراً فقط بالهيئة، لتكون هي الجهة التي تؤمن الاتصال بين قواعد البيانات بشكل آمن وموثوق، إضافة إلى وضع معايير إضافة الخدمات الجديدة والموافقة عليها.

٩٤ جهة تستفيد من بنك المعلومات الموجود في الوزارة والذي يزداد بشكل مستمر حالياً، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل حالياً على مشروع جديد فيما يتعلق بالبطاقات الشخصية «الهويات»، إضافة إلى بطاقات السوق والسلاح التي سيتم أنتمتها ما يمكن الوزارة من مكافحة وتجاوز كل حالات وعمليات التزوير.

لافتاً إلى أنه سيتم العمل مستقبلاً من خلال التعاون مع وزارة الاتصالات والبنك المركزي وبدعم من الحكومة، على تنفيذ جواز سفر يحصل عليه المواطن من خلال منزله إلكترونياً، وذلك عن طريق وسائل الاتصال المتوفرة حالياً، إضافة إلى عملية دفع المخالفات عن طريق الدفع الإلكتروني وقاعدة البيانات، مؤكداً أن الوزارة تسير في هذا الطريق حالياً، وأوضح أنه بعد تطبيق نظام البطاقة الذكية على محطات الوقود الخاصة بالوزارة، تم توفير ٩٠٠ مليون ليرة

وأكد الفخيري على أن البطاقة الوطنية يجب أن تكون موحدة لجميع الوزارات لكون بياناتها موجودة لدى وزارة الاتصالات ومعنية فيها كل وزارة تقدم خدمات للمواطنين، لافتاً إلى الدعم الكبير الذي حققته شركة تكامل المنفذة للمشروع والتي قدمت كل الدعم ما يحقق الصلحة الوطنية.

وأشار وزير الداخلية محمد الشعار إلى أن إطلاق المشروع الوطني للبطاقة الوطنية يعتبر ضرورة لمواكبة التطورات العالمية، مبيّناً أن وزارة الداخلية تسعى دائماً إلى إيلاء أهمية كبيرة لجانب العمل الإلكتروني، وخاصة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين بالرغم من العوائق الكبيرة التي تواجه عملها.

وأوضح الشعار أن عملية الأتمتة التي طبقتها الوزارة لها أهمية كبيرة كونها تخدم جميع الوزارات بكل ما تحتاجه من بيانات ومعلومات شخصية تتعلق بالمواطنين، لافتاً إلى أنه يوجد ما يقارب

وزير النفط لـ «الوطن»: مليار ليرة دعم يومي للمشتقات وتطبيق البطاقة الذكية وفر ١٧ مليار ليرة

كشف وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم لـ «الوطن» أن الحكومة تقدم دعماً في صباح كل يوم مليار ليرة سورية للمشتقات النفطية، لافتاً إلى أنه مع التطبيق الذكي من المحتمل مستقبلاً التوسع في شرائح الدعم ليكون الدعم موجهاً إلى مستحقيه من المواطنين فيما يتعلق بالمحروقات، مؤكداً أن وزارة النفط عملت في مشروع البطاقة الذكية عبر ثلاث مراحل أولها في ٢٠١٤/٧/١ حيث تم إطلاق مشروع البطاقة الذكية للأليات الحكومية، وحتى الآن وصل عدد الآليات التي تعمل عليها إلى ما يقرب من ٤٧٥٠٠ آلية حكومية، تعود إلى ١٢٠٠ جهة حكومية.

وأشار الوزير غانم إلى وجود ١٢٩ محطة وقود مؤتمتة في سورية، إضافة إلى وجود ٥٠ محطة استهلاك ذاتي مؤتمتة أيضاً منها ١٠ محطات لوزارة الداخلية، موضحاً أنه منذ تطبيق مشروع البطاقة الذكية حتى تاريخه وفرت الوزارة ما يقرب من ١٠ مليارات ليرة سورية من السعر الحقيقي لمادة البنزين، إضافة إلى ما يزيد على ٧ مليارات على سعر مادة المازوت (أي مجموع ١٧ مليار ليرة). ونوه بأن وزارة النفط تعمل حالياً على تأمين ضبط حركة الصهاريج من خلال تفعيل خدمة «GPS» التي سيتم إطلاقها بالتعاون مع مركز البحوث العلمية، لافتاً إلى أن المرحلة الثانية كانت لإطلاق المشروع في محافظة السويداء عام ٢٠١٦ للأليات حيث يوجد ما يقرب من ٧٢ ألف آلية مؤتمتة تعمل على المازوت والبنزين و١٥ محطات وقود مؤتمتة.

أما المرحلة الثالثة فكانت للعائلات في منطقة القدموس وتم البدء بتوزيع البطاقات للعائلات حيث وصل عددها إلى ٨٠٧٠٠ بطاقة، أما في دمشق فقد تم تسليم أكثر من ٢٠٠ ألف بطاقة ما يقرب أصل ٢٦٠ ألف بطاقة متوقع تسليمها، وفي اللاذقية ما يقرب من ٢٠٠٠ بطاقة، كاشفاً عن أنه في بداية تشرين الأول من هذا العام سيتم تطبيق البطاقة الذكية للعائلات في جميع المحافظات ولكل العائلات حيث ستقوم باستلام مادة المازوت للتدفئة، مشيراً إلى أنه منتصف شهر حزيران القادم سيتم إطلاق خمس محطات للأليات الخاصة في محافظات دمشق والسويداء وطرطوس واللاذقية مع التوسع.

وزير المالية: لا تشهروا بالأخطاء عبر الفيسبوك

٤ مليارات ليرة تدفعها الحكومة

كل صباح لدعم الخبز والكهرباء والمشتقات النفطية

المسؤولية للمعالجة.

كما أكد الوزير حمدان أن دورة العقود المالية ليست كالدورات المدرسية إنما هي لتبادل الخبرات، وأن هناك توجهاً بالرغبة لتكثيف هذه الدورات للاستفادة منها ما دامت تحمل معلومات مفيدة وعلى الموظف تطبيق جميع ما تعلمه ليتحقق نجاح هذه الدورات، مشيداً بالإمكانيات الهائلة التي يمتلكها المجتمع السوري وبإهمية الموارد البشرية بقوله نحتاج إلى العقول، لأن نظام العقود مدروس ليكون ناجحاً، لكن الأهم هو تحمل المسؤولية.

وحول الغوطة الشرقية بين أن مديرية مالية دوما هي أول جهة عامة ستفتح أبوابها، بينما أوضح أن تخفيض النسبة الجمركية للصفع بما يخص المواد الأولية هي لإعادة المصانع للعمل والتقليل من نسبة البطالة. ومن جانبه بين معاون وزير المالية بسام عبد النبي أن الفساد ليس بالمؤسسات وأنه لا توجد مؤسسة فاسدة وإنما هناك أشخاص فاسدون، وعلى الجميع العمل بالنقد البناء الموضوعي، لتطوير العمل، مشدداً على الموظفين الإطلاع على الشروط الاستثنائية للعرض، لافتاً إلى أن الإعلانات القادمة عن المناقصات سوف تصدر بالجدية الرسمية دون باقي الجرائد، مشيراً إلى أن جميع ما يقومون به هو وضع حلول لتيسير عمل العقود.

عبد النبي: لا يوجد مؤسسات فاسدة بل «أشخاص»

والأماكن، مؤكداً أنه يتم اتخاذ قرارات جريئة من دون رفع الضرائب أو اختراع ضريبة جديدة، على الرغم من حجم الدعم الكبير اليومي للخبز والمشتقات النفطية والكهرباء بنحو ٤ مليارات ليرة. وطالب بعدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك للتشهير ببعض الأخطاء، وأن الصواب هو التوجه للجهة

عبد الهادي شباط

كشف وزير المالية مأمون حمدان لـ «الوطن» أن نظام العقود أصبح جاهزاً بانتظار الصدور ضمن نص تشريعي، وأن التعديلات التي عملت عليها وزارة المالية بالتعاون مع الجهات كافة هي جديدة نسبيًا، ولافتت قبولاً واسعاً بعد عرضها على الوزارات المختلفة. جاء ذلك على هامش دورة لتأهيل العاملين بالعقود والقضايا المالية أمس، حيث أوضح الوزير أنه لا يمكن مناقشة بعض الأمور مثل (الراتب، المعيشة، التجهيز) لأنها تحتاج إلى أيام سلم، وأن الكثير من العاملين بالدولة يعمل كحالة وطنية نظراً للظروف العامة التي يمر بها البلد، وأنه لا يمكن التغاضي عن الفساد لأجل الصلحة العامة، فأموال الدولة يجب حمايتها، وأن يكون الإنفاق ضمن الأنظمة والقوانين، مشيراً إلى أن هناك مشكلة في عدم إكمال الأمور من خلال العقود سابقاً، لذلك تهتم وزارة المالية بهذا الموضوع لإحكامه بشكل دقيق وتلافي جميع المشاكل.

وبين الوزير حمدان أن موازنة الدولة هي ٣١٨٧ مليار ليرة، يذهب ٧٥ بالمئة منها للإنتاج الجاري و٢٥ بالمئة يذهب للاستثمار، ضمن السعي لتأمين لقمة العيش، وأنه لا بد من العمل على مكافحة الفساد في كل المستويات

مهروسة: شكاوى من معاملة بعض موظفي الحكومة

دباغ لـ «الوطن»: نصف تجار حلب خارج سورية

صالح حميدي

كشف رئيس غرفة تجارة حلب مجد الدين دباغ لـ «الوطن» أن ٥٠ بالمئة من تجار حلب خارج سورية، وأن أبرز مشاريع الغرفة خلال الفترة لافتاً إلى وجود ٣٠ ألف محل تجاري في المدينة القديمة بحلب «هي محور عملنا المستقبلي لكونها مصنفة كأكثر سوق مغطى في العالم، وهي مركز النقل الاقتصادي لمحافظة حلب لأن السوق هو المركز الأساسي للحركة الاقتصادية والتجارية فيها».

وأشار دباغ إلى توجيهاً الغرفة العديد من الوسائل لهؤلاء التجار حيث ستعمل محافظة حلب أعباء كبيرة إذا لم يعد هؤلاء إلى أرض الوطن، لافتاً إلى وجود ٣٠ ألف محل تجاري في المدينة القديمة بحلب «هي محور عملنا المستقبلي لكونها مصنفة كأكثر سوق مغطى في العالم، وهي مركز النقل الاقتصادي لمحافظة حلب لأن السوق هو المركز الأساسي للحركة الاقتصادية والتجارية فيها».

وأضاف دباغ «هناك أيضاً حوالي ٢٠ ألف محل خارج المدينة القديمة تنحركي تدخل هذه المحال في الحراك الاقتصادي وتسهم في دوران عجلة الإنتاج وتحقيق مسيرة عمل الغرفة والنهوض الاقتصادي في حلب».

وأشار إلى تنظيم العديد من الفعاليات التجارية في خان الجمرک وسوق الجمرک ومشاركة ١١٠ محلات تجارية في مهرجان خان خیر بك إعادة الحياة الاقتصادية للمدينة، مبيّناً أن الفعاليات الاقتصادية تعود تدريجياً إلى المدينة والغرفة بصدد تنظيم فعاليات اقتصادية أخرى حيث تلقت

الغرفة الكثير من الطلبات لأجل ذلك سعياً للتنمية الاقتصادية في المحافظة، وفي تصريح لـ «الوطن» قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب زاهر مهروسة إن «قطاع الأعمال في مدينة حلب وأهل حلب بشكل عام لم يتلقوا أي اعتماد أو تعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت والمعامل والمحال والأسواق التجارية منذ أكثر من ستة ونصف السنة، ولم يتم تصنيف المدن السورية حسب حجم الأضرار حيث صدر قرار واحد دون الأخذ بالحسبان الفوارق بحجم الأضرار بين مدينة وأخرى حيث من المفترض أن يتم تصنيف المدن ومنحها التعويضات بدءاً من الأكثر تضرراً».

وأشار إلى أن مطالب تجار حلب تتنحور بضرورة الإسراع في تعويض التجار عن الأضرار التي لحقت بمحالهم وتذليل العقبات التي تعترض إعادة ترميم وبناء أسواق القديمة وتحديث القوانين المعنية بموضوع العلاقة الإيجارية وخاصة مع الأوقاف لدى هلاك المأجور وطي ضريبة الخدمات على العقارات التي تهدمت نتيجة الأزمة والسماح باستيراد بعض السلع منعاً لإخلائها عن طريق التهريب وتفعيل التسويق لسوق طريق الخبزي وإغفاء أصحاب المحال من الإيجارات المستحقة عليهم وإعادة تفعيل مكتب الدور لنقل البضائع في الراموسة.

وأشار إلى شكوى العديد من التجار من المعاملة غير اللائقة التي يلقاها بعض التجار من بعض موظفي الدوائر الحكومية، وتدخل بعض الأشخاص، ووضع العراقيل في إعادة ترميم الأسواق في حلب القديمة ومعاونة التجار من دوريات الضابطة الجمركية وطلب وجودها على مداخل المدينة فقط.

دعوة إلى حضور اجتماع الهيئة العامة العادية لمساهمي بنك الأردن - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة

يسر مجلس إدارة بنك الأردن - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية الذي سيعقد في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 2018/05/09 وذلك في قاعة سطح دمشق في فندق الداما روز الكائن في دمشق وذلك للنظر بالأمور المدرجة على جدول الأعمال المبين تالياً:

- 1- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2017 المتضمن حسابات الشركة وميزانيتها وخطّة العمل للعام 2018.
- 2- الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر لعام 2017.
- 3- مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية لعام 2017 والمصادقة عليها.
- 4- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطي إن أمكن وفق أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة بهذه الخصوص.
- 5- اتخاذ القرار بخصوص الأرباح وفق مقترح مجلس الإدارة.
- 6- المصادقة على تعويضات وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة لعام 2017.
- 7- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/12/2017 وفقاً لأحكام القانون.
- 8- عرض موافقة مصرف سورية المركزي على تعيين عضو مجلس إدارة جديد.
- 9- انتخاب مدققي حسابات البنك للعام المالي 2018 وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أعابهم.
- 10- عرض وإقرار اتفاقية الخدمات الفنيهة البرمجة بين بنك الأردن - سورية وبنك الأردن - الأردن وتقويض مجلس الإدارة بالتفاوض على الشروط والأحكام.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة العادية المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أرسالاً أو وكالته بدءاً من يوم الثلاثاء الواقع في 24/04/2018 من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في السبع بحرات بداية شارع بغداد مبنى بنك الأردن - سورية مصطحبين معهم وثيقة تثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى وثائق إثبات الشخصية، علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك ينتهي في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 08/05/2018 لينتقل التسجيل إلى فندق الداما روز في دمشق من الساعة التاسعة صباحاً ويستمر حتى الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم انعقاد الجلسة.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الواقع في 09/05/2018 في فندق الداما روز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في 09/05/2018 لتتعدق هيئة عامة عادية جديدة في الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الموافق 09/05/2018 وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في الرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وفي حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة فإنه سيفقد حقه في حضور الاجتماع لأي استفسار يرجى الاتصال بالمصرف على الرقم التالي: 01122900010.

رئيس مجلس الإدارة
شاكور توفيق فاخوري

ش.م.س

بنك الأردن
سورية
Bank of Jordan
Syria